نبذة عن المسح

سيكون للقرارات المعنية بالموازنة الحكومية - الضرائب المفروضة، والخدمات التي يجب تقديمها، ومقدار الديون التي يجب تحملها - عواقب وخيمة على جميع أفراد المجتمع. وإذا وفرت الحكومات المعلومات والقنوات اللازمة للجمهور لتمكينه من المشاركة في هذه القرارات، يمكننا أن نضمن بصورة أفضل أن الأموال العامة ستُنفق على تحقيق المصالح العامة.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. يغطي الإصدار التاسع من مسح الموازنة المفتوحة 125 دول

يُرجى زيارة www.internationalbudget.org/open-budget-survey لمعرفة المزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجية مسح الموازنة المفتوحة (OBS) الكامل، والتقرير العالمي لعام 2023، والنتائج المعنية بجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

نظرة عامة

الشفافية:

60 /100

(درجة مؤشر الموازنة المفتوحة)

مشاركة الجمهور:

4 /100

الرقابة على الموازنة:

39 /100

الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم **مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها** باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 . **وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.**

حصل الأردن على درجة شفافية **60** (من 100)

مقارنة درجة الشفافية الأردن مع الدول الأخرى

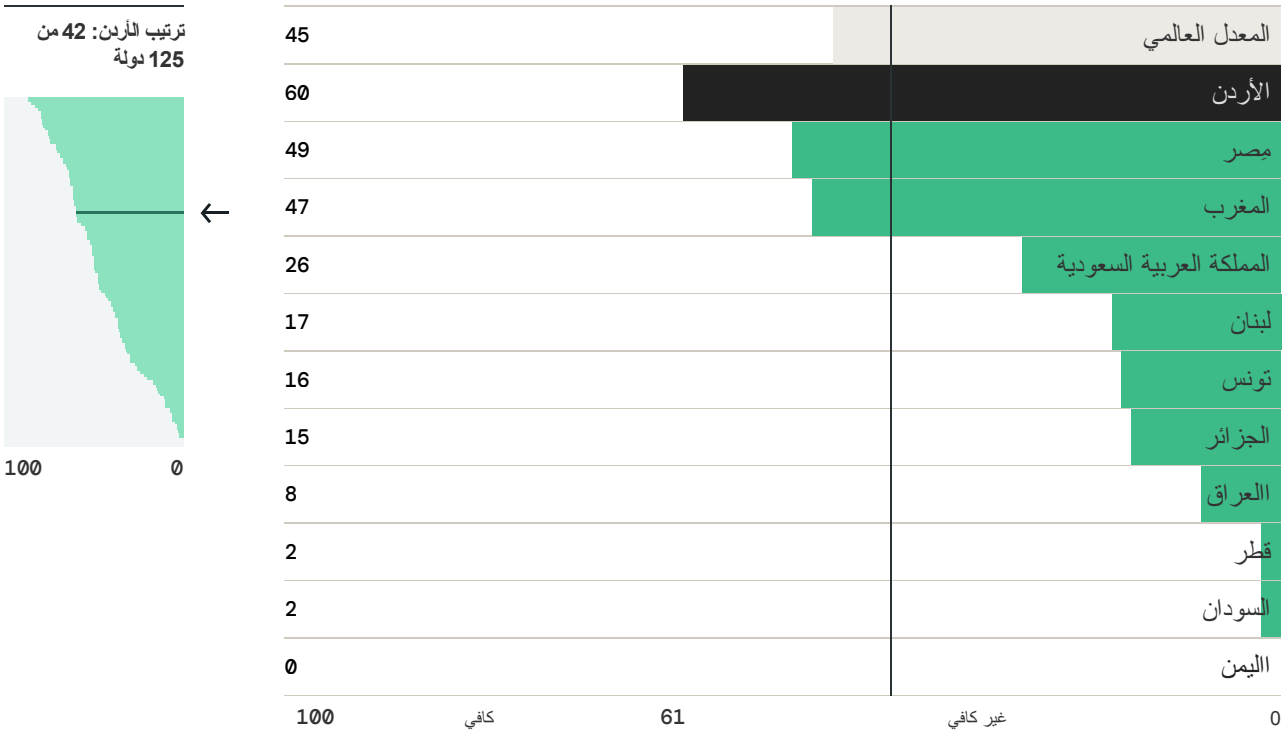

كيف تغيرت درجة الشفافية في الأردن بمرور الوقت؟

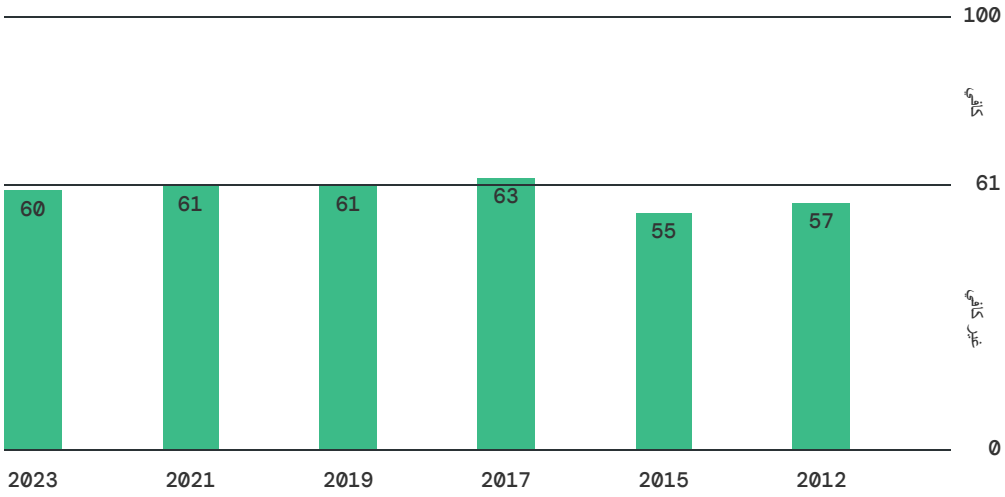

توفر وثائق الموازنة للجمهور

المفتاح

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2012	2015	2017	2019	2021	2023
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	○	●	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	○	●	●	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	●	●	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●	●

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها الأردن للجمهور؟

KEY

100 / 61-100

100 / 41-60

100 / 1-40

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2023	تم نشره في وقت متأخر
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2023	69
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2022	95
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصًا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2022	67
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2022	74
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2022	تم نشره في وقت متأخر
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2021	62
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2021	62

درجة الشفافية في الأردن (**60**) لعام 2023 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2021

ما الذي تغير في عام 2023؟

قامت الأردن بخفض إتاحة معلومات الموازنة عن طريق ما يلي:

- عدم نشر البيان التمهيدي للموازنة على الإنترنت في الوقت المناسب.

التوصيات

يجب على الأردن وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر البيان التمهيدي للموازنة والمراجعة نصف السنوية على الإنترنت في الوقت المناسب.

- يتم نشر تقارير الدين العام شهريًا وتحتوي على معلومات شاملة عن الدين، والتي لا يُمكن استخدامها لمقترحات الميزانية التي تقدمها السلطة التنفيذية. ومن الضروري النظر في تكرار هذه المعلومات ضمن مقترح الميزانية المقدم من السلطة التنفيذية أو تضمين تقارير الدين العام إلى جانب مقترح الميزانية المقدم من السلطة التنفيذية.
- توسيع نطاق نشر ميزانية المواطن ووصول المواطنين لها ، من خلال نشرها عبر منصات متنوعة.
- تحسين شمولية تقرير نهاية العام وتقرير التدقيق وإنشاء نسخ للمواطنين لكل منهما.

مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

كما يُقيّم مسح الموازنة المفتوحة الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل عملية الموازنة ويبحث في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية ومبادئ المشاركة العامة في السياسة المالية وتحسب درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100،

الدرجة التي حصل عليها الأردن في المشاركة العامة هي **4** (من 100).

مقارنة مشاركة الجمهور في الأردن مع الدول الأخرى

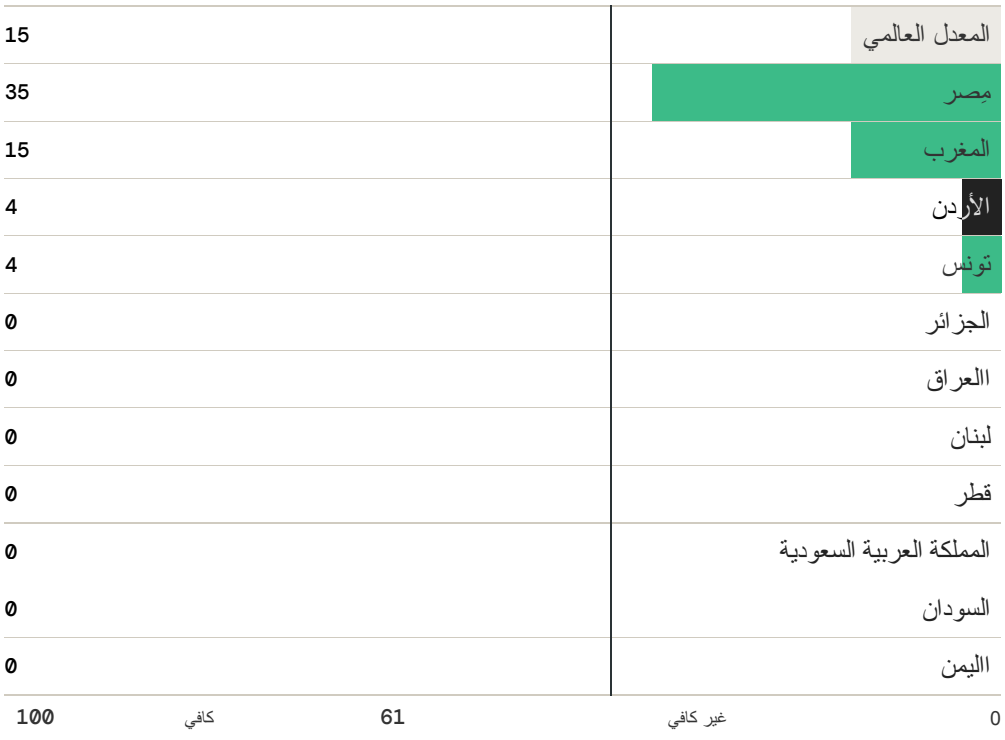

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة

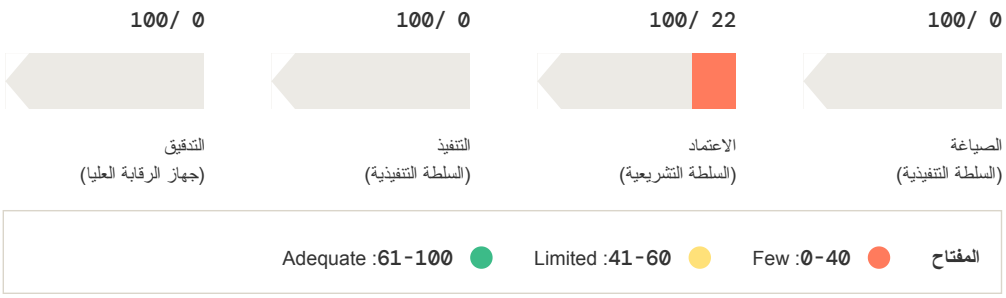

التوصيات

لزيادة تعزيز مشاركة الجمهور في عملية الموازنة، ينبغي على إدارة الموازنة العامة في الأردن أن تعطي الأولوية للإجراءات التالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط بنشاط مع المجتمعات الضعيفة والممثلة تمثيلا ناقصا بشكل مباشر أو من خلال منظمات المجتمع المدني التي تمثلهم

أنشأت الأردن في البرلمان جلسات استماع عامة متعلقة بالموافقة على الموازنة السنوية ولكن ينبغي أن يعطي الأولوية أيضا للإجراءات التالية:

- السماح لاي فرد من الجمهور أو أي من منظمات المجتمع المدني بالادلاء بقولهم خلال جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة الأردني وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة

يتناول مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تقوم به الجهات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا (SAIs) في عملية الموازنة ومدى قيامها بالرقابة؛ ويتم تسجيل درجات كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 وفقًا لـ 18 مؤشرًا يتمتعون بنفس القدر من الأهمية. إضافةً إلى ذلك، يجمع المسح معلومات تكميلية عن المؤسسات المالية المستقلة (انظر المربّع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في الأردن رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **39** (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:

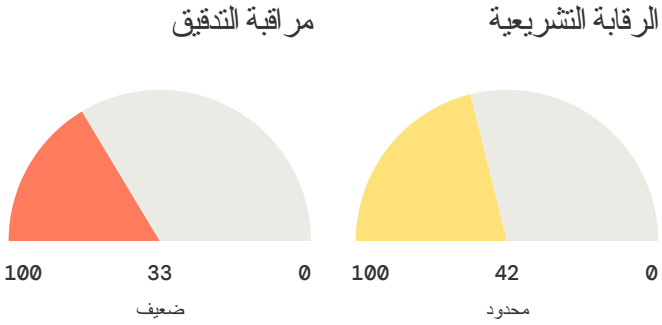

KEY Few :0-40 Limited :41-60 Adequate :61-100

التوصيات

يوفر البرلمان في الأردن رقابة ضعيف خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة محدود أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى المشرعين قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ونشر التقارير وتحليلها علي الإنترنت.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها علي الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بتقليل النفقات نظرًا لعجز في الإيرادات.
- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه علي الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة الأردني، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة العليا.
- ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة العليا التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

الممارسة الناشئة المتمثلة في إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

الأردن ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتزايد الاعتراف بالمؤسسات المالية المستقلة باعتبارها جهات مستقلة ذات قيمة وغير حزبية تقدم المعلومات إلى السلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عملية الموازنة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2022 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2023.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:

Partners Jordan
Sweifieh, Ali Nasouh Al Taher Street, AL-Kamal Building no. 22, Third Floor
info@partners-jordan.org; a.fayyad@partners-jordan.org

- ولزيادة تعزيز البحث، يقوم أيضًا خبير مستقل مجهول الهوية باستعراض مسودة الاستبيان الخاصة بكل دولة، بالاضافة الى ممثل عن إدارة الموازنة العامة في الأردن